الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا
Trade openness and macroeconomic stability in Libya

حسين فرج الحويج*[1]

[1]أستاذ مساعد، جامعة المرقب (ليبيا)، Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024/04/06 تاريخ القبول: 2024/06/26 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

هدف هذا البحث لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1971-2022، ولتحقيق هذا الهدف تبنى البحث نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور Augmented ARDL، وقد أشارت نتائج المدى القصير إلى أن الانفتاح التجاري في سنة ما يعمل على رفع درجة التقلبات في مؤشر الاستقرار الاقتصادي في ذات السنة، ويعمل خلال السنة المقبلة على التقليل من هذه التقلبات، أما خلال المدى الطويل فقد أكدت النتائج أن الانفتاح التجاري عامل معزز لدرجة الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا.

الكلمات الدالة : الانفتاح التجاري ، الاستقرار الاقتصادي الكلي ، الاقتصاد الليبي ، الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور.

تصنيفات JEL : F13، O47، C22.

Abstract :

The main aim of this study was to investigate the nature of relationship between trade openness and macroeconomic stability in the Libyan economy during the period 1971-2022. In order to achieve its objective the study adopted Augmented ARDL model. The short run findings of the study indicated a positive relationship between trade openness and macroeconomic stability. In addition, it showed a negative relationship between the first lag of trade openness and macroeconomic stability. In the long run, a positive relationship between the first lag of trade openness and macroeconomic stability was captured.

Keywords : trade openness, macroeconomic stability, the Libyan economy, ARDL.

JEL Classification Codes : F13, O47, C22.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة :

يؤمن الفكر الاقتصادي التقليدي بأهمية الانفتاح التجاري لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي واستدامتها، وينطلق ذلك من مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يقود لرفع الإنتاجية وبالتالي النمو، ويشير Nguyen et al. (2023) إلى أن الفكر الاقتصادي الحديث يعتبر أن الانفتاح التجاري وسيلة لتعزيز معدلات التراكم الرأسمالي، وأنه يؤدي في ذات الوقت لتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية، الأمر الذي يقود في النهاية لتعزيز معدلات النمو واستدامتها، ويمكن القول كذلك أن نظرية المزية النسبية تؤكد على الدور المهم لتحرير التجارة في بناء الأسواق الواسعة، وبالتالي الاستفادة من مزايا الحجم، ورفع الانتاجية (Nguyen et al.,2023).

يكاد يكون الحديث عن معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي واستدامتها والحديث عن الاستقرار الاقتصادي الكلي وجهان لعملة واحدة، فالنمو الاقتصادي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويشير Nguyen et al. (2023) في هذا الصدد إلى أن النمو الاقتصادي المستدام من أهم جوانب الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، ولهذا فإن العديد من الدراسات السابقة قد اهتمت بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته المختلفة، ومنها النمو الاقتصادي، وتساءلت تلك الدراسات عن مدى إمكانية الاستفادة من الانفتاح التجاري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وخاصة في حالة الدول النامية التي تتسم بخصوصية قد لا تكون معها وجهة النظر التقليدية قادرةً على تلبية متطلبات تلك الدول من خلال الانفتاح على التجارة الدولية مع دول تسبقها في مضمار النمو والتنمية.

الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع متعددة، وقد تم التركيز في هذا البحث على تلك الدراسات التي عالجت حالة الدول النامية، والتي أجمعت تقريباً على أن الانفتاح التجاري من العوامل التي تعمل على تقلب معدلات النمو الاقتصادي وعدم استقرارها، ومن هذه الدراسات ما قام به Ahmed & Suardi (2009) في دراستهما التي هدفت لمعرفة أثر التحرير المالي والتجاري financial and trade liberalization في الدول الإفريقية على معدلات التقلب في مستويات النمو الاقتصادي في تلك الدول، والتي توصلت إلى أن تحرير التجارة يتزامن مع معدلات متزايدة من التقلبات في كل من النمو الاقتصادي والاستهلاك، ومن ذلك أيضاً ما قام به Mujahid & Alam (2014) في دراستهما التي هدفت لتحري طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتقلبات الاقتصادية الكلية في الباكستان، والتي توصلت إلى أن الانفتاح التجاري يولد تقلبات في مستوى الناتج وبالتالي النمو الاقتصادي خلال الأجل الطويل، وتوصل Abubaker (2015) من ناحية أخرى في دراسة هدفت لتحري طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وتقلبات معدلات النمو الاقتصادي في عينة من 33 دولة من الدول المتقدمة والدول النامية إلى أن الانفتاح التجاري يزيد من التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتوصل Mireku et al. (2017) في دراسة عن غانا هدفت لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والتقلب في معدلات النمو الاقتصادي إلى أن التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي تتأثر إيجابياً بمعدلات الانفتاح التجاري في المديين القصير والطويل، وتوصل Kong et al. (2021) في دراسة هدفت لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري وجودة النمو الاقتصادي Economic

growth quality -التي تشير إلى استقرار معدلات النمو الاقتصادي- في الصين لوجود أثر موجب للانفتاح التجاري على جودة النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل، وتوصل Avom et al. (2021) في دراستهم التي هدفت لمعرفة ما إذا كانت التقلبات في شروط التجارة تؤثر على معدلات التقلب في مستويات النمو الاقتصادي في عينة من الدول الإفريقية إلى أن تقلبات شروط التجارة إنما تعمل على رفع معدلات التقلب في مستويات النمو الاقتصادي في تلك الدول، ومن ناحية أخرى وحينما تم التعامل مع عينات كبيرة من الدول المتقدمة والدول النامية بدأت الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري على معدلات التقلب الاقتصادي تتضاءل، حيث توصل Kim et al. (2016) في دراستهم التي هدفت لقياس العلاقة بين التجارة وتقلبات معدلات النمو الاقتصادي في عينة من 73 دولة متقدمة ونامية، إلى أن التجارة تمارس تأثيراً إيجابياً ضعيفاً على التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، ولعل العامل الحاسم في تضاؤل هذا الآثر هو ارتفاع مستوى جودة المؤسسات في الدول المتقدمة، ويعزز من ذلك ما قام به Briguglio & Vella (2018) في دراستهما التي هدفت لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والتقلبات في معدلات النمو الاقتصادي في عينة من 171 دولة، والتي توصلت إلى أن الانفتاح التجاري يرفع معدلات تقلب النمو الاقتصادي، وأن تحسن مؤشرات الحوكمة الاقتصادية والسياسية وارتفاع مستوى جودة المؤسسات يعملان على التقليل من هذا الأثر.

الدراسات التي توصلت إلى أن الانفتاح التجاري عامل معزز للاستقرار الاقتصادي قليلة، ومنها دراسة Nguyen et al. (2023) التي هدفت لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري وثلاثة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي استقرار كل من معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات التضخم، وأسعار الصرف في عينة من الدول الآسيوية، وتوصلت إلى أن الانفتاح التجاري يرتبط بعلاقات عكسية مع مؤشر الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، ومنها دراسة Aigheyisi & Isikhuemen (2018) التي هدفت لقياس أثر الانفتاح التجاري والمالي على تقلب معدلات النمو الاقتصادي في نيجيريا، والتي توصلت إلى عدم وجود أثر للانفتاح التجاري على تقلبات معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بينما كان هذا الأثر سلبياً في المدى القصير.

تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن الانفتاح التجاري عامل مثبط للاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، وانطلاقاً من الطبيعة الريعية للاقتصادي الليبي، وتأثره بالتالي بتقلبات الاقتصاد العالمي، فإن دراسة العلاقة بين استقرار معدلات النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في ليبيا هو أمر في غاية الأهمية، خاصة مع التوجهات الانفتاحية التي بات يتبناها هذا الاقتصاد، ومنها سعيه للانضمام لركب منظمة التجارة العالمية، ولهذا يمكن طرح إشكالية البحث في سؤال مفاده "ما أثر الانفتاح التجاري على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا؟"، ويهدف البحث بالتالي لقياس أثر الانفتاح التجاري على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا.

المحور الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للبحث:

الفرع الأول: الانفتاح التجاري Trade openness:

يقصد بالانفتاح التجاري trade openness مقدار الانفتاح على التجارة العالمية من قبل بلدٍ ما، وقد تعددت التعريفات الواردة في الأدب الاقتصادي للانفتاح التجاري، ومن ذلك أنه يعني تلك السياسة التي من شأنها تقليل التجهز ضد الصادرات، ويعرفه المعهد العربي للتخطيط بأنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة (سموك، 2019)، ويقسم الانفتاح التجاري إلى شقين، يسمى الأول بالانفتاح التجاري السطحي، الذي يقتصر على مجرد إزالة الحواجز التقليدية للتجارة بين الدول كالتعريفة الجمركية، ويصل الثاني الذي يسمى بالانفتاح التجاري العميق إلى السماح بحرية انتقال الأشخاص وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة بين الدول (سموك،2019).

يقاس الانفتاح التجاري بين الدول بعدة مؤشرات، أهمها وأكثرها استخداماً مؤشر الحصة من التجارة trade share الذي يقاس بنسبة اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات+الواردات) للناتج المحلي الاجمالي (Tang,2011 ; Gries & Redlin,2012).

الفرع الثاني: الإستقرار الاقتصادي الكلي macroeconomic stability

يعد الإستقرار الاقتصادي الكلي من أهم متطلبات التنمية، ويمكن أن نستشف مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي يمكن إيجازها في المحافظة على مستوىً عالٍ من التوظف لعناصر الانتاج، والمحافظة على مستوىً عال من الاستثمار، والحد من العجز في ميزان المدفوعات، والمحافظة على توازن مستوى الأسعار، وتخفيض معدلات الفقر، وتحسين مستوى المعيشة (الأمم المتحدة،2014)، وبناءاً على ذلك فإن الإستقرار الاقتصادي الكلي إنما يعبر عن تلك الحالة التي تكون فيها متغيرات الاقتصاد الكلي في وضع ملائم، ويلخص جوارتيني واستروب (1988) الإستقرار الاقتصادي الكلي في نمو الناتج المحلي، والعمالة الكاملة، واستقرار الأسعار، ولهذا كله فإن المحافظة على معدل نمو مستمر في الناتج المحلي هو من المؤشرات المهمة للإستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك لأن النمو الاقتصادي يعكس باقي متغيرات الاقتصاد الكلي، كالاستثمار والعمالة وغيرها.

المحور الثاني : منهجية البحث Research methodology:

الفرع الأول: النموذج التجريبي Empirical model:

انطلاقاً من هدف البحث الرامي لقياس أثر الانفتاح التجاري على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا، يمكن وصف النموذج النظري للبحث في المعادلة الآتية:

$$\ln GST = \alpha + \beta TOP \qquad (1)$$

تمثل lnGST اللوغاريتم الطبيعي لمتغير الإستقرار الاقتصادي الكلي، وتمثل lnTOP اللوغاريتم الطبيعي لمتغير الانفتاح التجاري، وتمثل α ، β معلمات النموذج.

الفرع الثاني: البيانات والمتغيرات Data and variables:

يعبر المتغير التابع في هذا البحث عن الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا، ممثلاً بانحرافات قيم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بأسعار سنة 2015 عن وسطها الحسابي خلال الفترة 1971-2022، وتعبر انحرافات قيم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عن وسطها الحسابي عن تقلبات النمو الاقتصادي في ليبيا، التي تعبر بشكل كبير من الدقة عن الاستقرار الاقتصادي الكلي في البلاد، ويرمز لهذا المتغير بالرمز GST.

المتغير المستقل في هذا البحث يتمثل في الانفتاح التجاري المتمثل في مؤشر الحصة من التجارة الذي تم احتسابه من خلال قسمة قيمة التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي، ويرمز لهذا المتغير بالرمز TOP، وقد تم الحصول على بيانات البحث من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

الفرع الثالث: الأسلوب القياسي Econometric technique:

تبنى البحث نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور Augmented ARDL، المقترح بواسطة كل من Sam et al. (2019) كتطوير لنموذج ARDL التقليدي المقترح بواسطة كل من Pesaran & Shin (1998) ; Pesaran et al. (2001)، ويفيد نموذج ARDL في اختبار التكامل المشترك من خلال منهج الحدود، الذي سمح بأن تكون المتغيرات المستقلة من نوع I(0)، أو من نوع I(1)، أو أن تكون خليطاً من النوعين، وقد تمثل تطوير Sam et al. (2019) في اختبار exogenous F الذي صار معه بالإمكان أن يكون المتغير التابع I(0)، الأمر الذي كان متعذراً في نموذج ARDL التقليدي ويمكن توصيف النموذج النظري للبحث وفق منهجية **ARDL في الآتي:

$$\Delta(\ln GST_t) = C_1 + \lambda_1 \ln GST_{t-1} + \eta_1 \ln TOP_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} a_{11i}\Delta(\ln GST_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{12i}\Delta(\ln TOP_{t-i}) + \varepsilon_{t1} \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

المحور الثالث : النتائج والمناقشة Results and discussion:

الفرع الأول: الرسم البياني للسلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث:

يبين الشكل التالي رقم (1) الرسم البياني للسلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث، اللتين يتضح من الرسم عدم احتواءهما على اتجاه عام، وقد يدل ذلك على أنهما ساكنتين عند المستوى، ولابد من أخذ هذه الخاصية بعين الإعتبار عند اختيار النموذج المناسب من نماذج اختبارات جذر الوحدة الذي سيستخدم للكشف عن سكون وتكامل هاتين السلسلتين، ويظهر من الرسم احتواءهما كذلك على بعض التغيرات الهيكلية على مستوى الحد الثابت والاتجاه العام، ولهذا فلابد من اختيار أحد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

الشكل رقم (1): الرسم البياني للسلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث

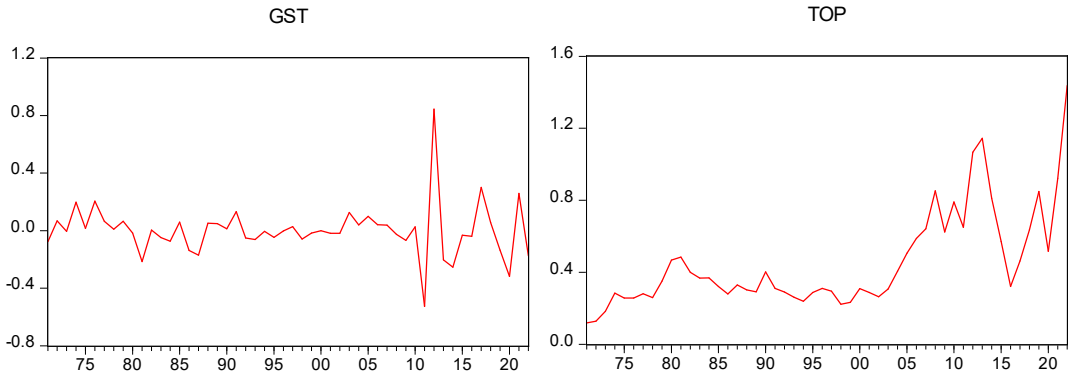

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

يبين الشكل التالي رقم (2) تقلبات متغير الاستقرار الاقتصادي GST حول الوسط الحسابي له، ويشير هذا الشكل إلى التقلبات في مستوى الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة قيد الدراسة، ويلاحظ من الشكل أن معدل تقلب مستوى الاستقرار الاقتصادي كان بسيطاً قبل العام 2011، الذي شهد تقلبات كبيرة استمرت للأعوام التالية، وقد نتجت هذه التقلبات عن التوقفات التي حصلت في مستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، التي نجمت بدورها عن أحداث الثورة الليبية سنة 2011، وما تلاها من عدم استقرار لا تزال تشهده البلاد إلى يوم الناس هذا (الحويج،2018)، ولهذا فإن البحث عن عوامل التأثير على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا وربطه بأهم المتغيرات الخارجية ألا وهو الانفتاح التجاري هو أمر مبرر، وفي غاية الأهمية.

الشكل رقم (2): تقلبات متغير الاستقرار الاقتصادي حول الوسط الحسابي

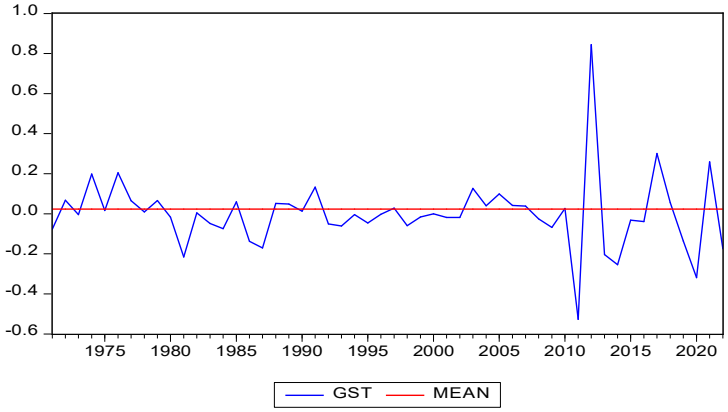

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية:

يبين الجدول التالي رقم (1) أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للسلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث، وبالنظر للجدول يلاحظ أن الوسط الحسابي للمتغير GST يؤول إلى الصفر تقريباً، وقد بلغ متوسط المتغير TOP ما قيمته 0.452749، وبمقارنة هاتين القيمتين بالقيم الصغرى والقيم العظمى للبيانات يلاحظ عدم وجود قيم متطرفة Outliers في البيانات تقريباً، فالفروق بين الوسط الحسابي والقيم العظمى والقيم

الصغرى صغير جداً، وهذا الأمر جيد بالنسبة لعملية القياس.

الجدول رقم (1): الخصائص الاحصائية الوصفية للسلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث

	GST	TOP
Mean	-1.07E-18	0.452749
Maximum	0.844551	1.437509
Minimum	-0.527121	0.118826
Std. Dev.	0.182094	0.273373
Jarque-Bera	168.7617**	33.90321**
Observations	52	52

** P-Value less than 5%.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

بالنظر لمقياس الانحراف المعياري الذي بلغ ما قيمته 0.182094، و0.273373 بالنسبة للمتغيرين GST، وTOP على التوالي، فإنه يتضح من صغر هاتين القيمتين أن تشتت البيانات صغير جداً، وهذا الأمر مهم جداً في إمكانية توفيق البيانات ضمن خط الانحدار، ويبين الجدول من خلال نتائج اختبار JB أن السلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث تتبعان التوزيع الطبيعي، وقد بلغ عدد المشاهدات لهاتين السلسلتين ما مقداره 52 مشاهدة، ولا توجد قيم مفقودة، وهذا الأمر مفيد جداً لعملية القياس.

الفرع الثالث : اختبار سكون السلاسل الزمنية:

اعتمد البحث على اختبار LS للكشف عن سكون السلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث، وهو اختبار يقوم على إحصاءة مضاعف لاجرانج LM test statistic، ويعمل بقوة في حال وجود تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية، وهو يستطيع التعرف على تغيرين هيكليين في آن واحد، ويتضح من الجدول أن نتائج هذا الاختبار تشير إلى أن السلسلتين الزمنيتين لمتغيري البحث ساكنتين في المستوى، ومتكاملتين من الدرجة صفر I(0)، حيث تفوقت إحصاءة الاختبار لكلا السلسلتين على القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار LS للكشف عن درجة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

	GST	TOP
Test statistic	-13.74131	-6.791374
Critical value (5%)	-6.201000	-6.152000
Level of stationary	I(0)	I(0)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

الفرع الرابع : اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث:

يبين الجدول التالي رقم (3) نتائج اختبار الحدود المطور Augmented bounds test للتكامل المشترك، وتشير هذه النتائج إلى ارتباط متغيري البحث بعلاقة تكامل مشترك في المدى الطويل، حيث تفوقت قيمة

إحصاءات joint F, T, Exogenous F على الحد الأعلى للقيم الحرجة bound I(1) عند مستوى المعنوية 5%، ولهذا فإن متغيري البحث يرتبطان بعلاقة توازنية في المدى الطويل.

الجدول رقم (3): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث

Test statistic		Critical values		Decision
		I(0)	I(1)	
Joint F	45.28556	5.22	6.07	Cointegrated
T	-9.217800	-2.86	-3.22	
Exogenous F	7.540675	4.03	7.29	

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

الفرع الخامس : تحليل ديناميكيات الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM:

يبين الجدول التالي رقم (4) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، ومن خلال الجدول يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت ما قيمته 0.967350-، وكانت معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5%، ولهذا فإن عملية تصحيح الخطأ تتم فعلاً، وهذا يعزز من نتائج اختبار الحدود المطور التي أكدت وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيري البحث، وتشير هذه النتائج إلى أن ما نسبته 96.7% تقريباً من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحه في وحدة الزمن، ومن خلال الجدول كذلك يمكن تبين معلمات الأثر خلال الأجل القصير التي تشير إلى أن الانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة إيجابية مع متغير الاستقرار الاقتصادي في نفس العام، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.247664، وهذا يعني أن أي تغير في متغير الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سيصاحب بتغير في معدل الاستقرار الاقتصادي في ليبيا مقداره 0.25 وحدة تقريباً، وفي نفس الاتجاه، وذلك خلال الأجل القصير، وحيث إن متغير الاستقرار الاقتصادي يعبر عنه بانحرافات النمو الاقتصادي عن الوسط الحسابي فإن هذا الأثر الايجابي يعني ان الانفتاح التجاري يعمل على زيادة هذه الانحرافات، أي أنه تأثير سلبي على معدل الاستقرار الاقتصادي، ولهذا فإن الآثار الحالية للانفتاح التجاري على الاستقرار الاقتصادي سلبية، وأن الانفتاح على التجارة الدولية يعزز من عدم الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، ويفسر ذلك بأن الارتباط بالعالم الخارجي تجارياً في مجالات وثيقة الصلة بمعدلات النمو الاقتصادي في البلاد من شأنه أن ينتج آثاراً سلبية يتم استيرادها عبر قناة التجارة، ومن أهمها تقلبات أسعار النفط وما تشكله من أهمية كبرى بالنسبة لتقلب معدلات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، ويحدث ذلك خلال المدى القصير.

الجدول رقم (4): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.068317	0.015552	4.392834	0.0001
D(TOP)	0.247664	0.090936	2.723498	0.0093
D(TOP(-1))	-0.333294	0.123168	-2.706000	0.0097
D_2011	-0.366683	0.095754	-3.829434	0.0004
D_2012	0.757123	0.111198	6.808790	0.0000
COINTEQ*	**-0.967350**	**0.100484**	**-9.626912**	**0.0000**

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

يتضح من ناحية أخرى أن متغير الانفتاح التجاري يؤثر سلباً على متغير الاستقرار الاقتصادي في السنة المقبلة، وبمعنى أخر فإن فترة الإبطاء الأولى لمتغير الانفتاح التجاري تؤثر سلباً على متغير الاستقرار الاقتصادي الحالي، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.333294-، وهذا يعني أن أي تغير في متغير الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سيصاحب بتغير في معدل الاستقرار الاقتصادي في ليبيا مقداره 0.33 وحدة تقريباً في السنة المقبلة، وفي الاتجاه المعاكس، وذلك خلال الأجل القصير، والإشارة السلبية هنا تترجم كأثر إيجابي على معدل الاستقرار الاقتصادي، وربما يفسر هذا الأثر بما تتخذه الدولة من سياسات لتجاوز أي آثار سلبية على معدلات الاستقرار الاقتصادي قد تصاحب عمليات الانفتاح التجاري على الخارج، وربما يفسر هذا الأمر بسياسات منظمة OPEC التي دائماً ما تتعامل مع أي تقلبات في الأسعار بطريقة سريعة.

الفرع السادس: تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام أسلوب انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS:

يبين الجدول التالي رقم (5) نتائج تقدير معلمات الأثر خلال الأجل الطويل بأسلوب انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS، وتشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري يرتبط خلال الأجل الطويل بعلاقة سلبية معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% مع متغير الاستقرار الاقتصادي، وتترجم هذه العلاقة بأنها أثر ايجابي طويل الأجل على معدلات الاستقرار الاقتصادي، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.181590، وهذا يعني أن أي تغير في متغير الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سيصاحب بتغير في معدل الاستقرار الاقتصادي في ليبيا مقداره 0.18 وحدة تقريباً، وفي الاتجاه المعاكس، وتفسر هذه النتائج بأن الدولة الليبية ضمن دول الأوبك تعمل خلال الأجل الطويل على احتواء أي تقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، والتي تكون ناجمة في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، أما بالنسبة للتقلبات التي تنتج عن مصادر محلية فإن الانفتاح التجاري لا يرتبط بها، ولهذا فإن آثار الانفتاح التجاري على الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل ايجابية.

الجدول رقم (5): تقدير معلمات الأثر خلال الأجل الطويل باستخدام طريقة OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOP	-0.181590	0.068215	-2.662004	0.0109

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

تتوافق هذه النتائج مع ما توصلت له دراسة Nguyen et al. (2023)، وتختلف مع ما توصلت العديد من الدراسات السابقة، ومنها دراسات كل من Abubaker (2015) ; Mireku et al. (2017) ; Kong et al. (2021).

الفرع السابع: الاختبارات التشخيصية لنموذج البحث:

يبين الجدول التالي رقم (6) نتائج الاختبارت التشخيصية للنموذج القياسي المقدر، وتشير النتائج إلى أن هذا النموذج لا يعاني من أي مشكلات قياسية، حيث أشارت نتائج اختبار JB normality test أن بواقي الانحدار موزعة طبيعياً، وأشارت نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test عدم معاناة هذه البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وتشير نتائج اختباري Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey ; ARCH إلى أن بواقي الانحدار لا تعاني من مشكلتي عدم تجانس التباين، وعدم تجانس التباين الشرطي، وتشير نتائج اختبار Ramsey RESET Test F statistic إلى أن نموذج البحث قد تم توصيفه بشكل جيد.

الجدول رقم (6):الاختبارات التشخيصية للنموذج القياس المقدر

Test	Result
JB normality test	0.193835**
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.127340**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	3.279053**
ARCH	0.002792**
Ramsey RESET Test F statistic	0.880960**

** P-Value more than 5%.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

يشير الشكل التالي رقم (3) إلى نتائج اختباري CUSUM, CUSUM of squares الذين استخدما لاختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البحث، ومن خلال الخط الممثل لاحصاءتي الاختبارين الذي يقع داخل الحدين الحرجين عند مستوى للمعنوية 5%، يتبين أن معلمتي الحد الثابت والانحدار مستقرتان هيكلياً عبر الزمن.

الشكل رقم (3): اختبارات استقرار هيكل النموذج القياسي المقدر

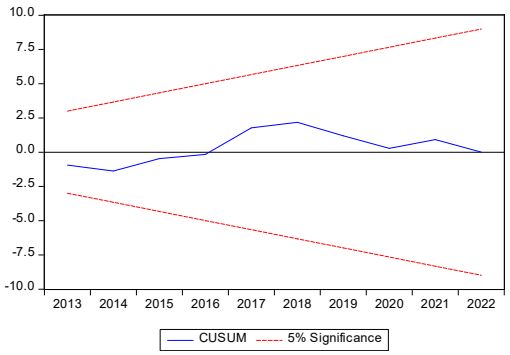

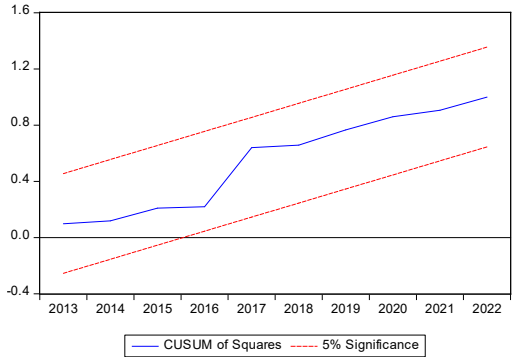

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

خاتمة :

هدف هذا البحث لتحري طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا معبراً عنه بانحرافات قيم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عن وسطها الحسابي خلال الفترة 1971-2022، وقد اعتمد البحث على سلاسل زمنية سنوية، وتبنى نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور Augmented ARDL، وقد أشارت أهم نتائج البحث إلى أن الانفتاح التجاري في سنة ما يعمل على رفع درجة التقلبات في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا في ذات السنة، ويعمل خلال السنة المقبلة على التقليل من هذه التقلبات، وذلك خلال المدى القصير، أما خلال المدى الطويل فقد أكدت هذه النتائج أن الانفتاح التجاري عامل معزز للاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا ممثلاً باستقرار مؤشر النمو الاقتصادي في البلاد.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الأمم المتحدة. (2014). سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية.
https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf

الحويج، حسين فرج. (2018). ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل الأزمة النفطية الراهنة.مجلة الدراسات الاقتصادية. 2(3)، 142-171.

جوارتيني، جيمس واستروب، ريجارد. (1988). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، وعبد العظيم محمد. دار المريخ، الرياض.

سموك، نوال. (2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3.

Abubaker, R. (2015). The asymmetric impact of trade openness on output volatility. Empirical Economics, 49, 881-887.

Ahmed, A. D., & Suardi, S. (2009). Macroeconomic volatility, trade and financial liberalization in

Africa. World Development, 37(10), 1623-1636.

Aigheyisi, O. S., & Isikhuemen, A. H. (2018). Trade and financial openness, and output Growth volatility: evidence from Nigeria. Journal of Humanities, Social Science and Creative Arts, 13(1), 14-30.

Avom, D., Kamguia, B., Ngameni, J. P., & Njangang, H. (2021). How does terms of trade volatility affect macroeconomic volatility? The roles of financial development and institutions. International Economics, 168, 98-114.

Briguglio, L., & Vella, M. (2018). Trade openness, volatility and governance. Handbook of Small States, 42-52.

Gries, T., & Redlin, M. (2012, June). Trade openness and economic growth: a panel causality analysis. In International Conferences of RCIE, KIET, and APEA, March (pp. 16-18).

https://unctadstat.unctad.org/datacentre/

Kim, D. H., Lin, S. C., & Suen, Y. B. (2016). Trade, growth and growth volatility: New panel evidence. International Review of Economics & Finance, 45, 384-399.

Kong, Q., Peng, D., Ni, Y., Jiang, X., & Wang, Z. (2021). Trade openness and economic growth quality of China: Empirical analysis using ARDL model. Finance Research Letters, 38, 101488.

Mireku, K., Animah Agyei, E., & Domeher, D. (2017). Trade openness and economic growth volatility: An empirical investigation. Cogent Economics & Finance, 5(1), 1385438.

Mujahid, H., & Alam, S. (2014). The impact of financial openness, trade openness on macroeconomic volatility in Pakistan: ARDL Co Integration approach.

Nguyen, V. M. H., Ho, T. H., Nguyen, L. H., & Pham, A. T. H. (2023). The Impact of Trade Openness on Economic Stability in Asian Countries. Sustainability, 15(15), 11736.

Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1998). An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. Econometric Society Monographs, 31, 371-413.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

Sam, C. Y., McNown, R., & Goh, S. K. (2019). An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration. Economic Modelling, 80, 130-141.

Tang, K. K. (2011). Correcting the Size Bias in Trade Openness and Globalization Measures. Global Economy Journal. 11(3), 1-24.

الملاحق:

Year	Exports	imports	trade	GDP	Trade Openness	GDP Growth	Mean	Growth stability
1971	2694	703	3397	28588	0.118826081	-0.052750166	0.023730158	-0.076480324
1972	2938	1043	3981	31196	0.127612514	0.091227088	0.023730158	0.06749693
1973	4003	1806	5809	31801	0.182667212	0.019393512	0.023730158	-0.004336646
1974	8259	2762	11021	38858	0.28362242	0.221911261	0.023730158	0.198181102
1975	6834	3542	10376	40424	0.2566792	0.040300582	0.023730158	0.016570423
1976	9554	3212	12766	49673	0.257000785	0.228799723	0.023730158	0.205069565
1977	11411	3773	15184	54070	0.280821158	0.088518914	0.023730158	0.064788755
1978	9895	4603	14498	55857	0.259555651	0.03304975	0.023730158	0.009319592
1979	16076	5311	21387	60861	0.351407305	0.089585907	0.023730158	0.065855749
1980	21910	6777	28687	61278	0.468145174	0.006851678	0.023730158	-0.01687848
1981	15571	8382	23953	49519	0.483713322	-0.19189595	0.023730158	-0.215626108
1982	13203	7175	20378	50908	0.400290721	0.028049839	0.023730158	0.004319681
1983	12216	6029	18245	49650	0.367472306	-0.024711244	0.023730158	-0.048441402
1984	11148	6222	17370	47146	0.368429983	-0.050433031	0.023730158	-0.074163189
1985	12314	4101	16415	51072	0.321408991	0.083273236	0.023730158	0.059543078
1986	8215	4445	12660	45274	0.279630693	-0.113526003	0.023730158	-0.137256161
1987	8043	4684	12727	38618	0.329561344	-0.147015947	0.023730158	-0.170746106
1988	6673	5869	12542	41545	0.301889517	0.075793671	0.023730158	0.052063513
1989	8034	4923	12957	44536	0.290933178	0.071994223	0.023730158	0.048264065
1990	13225	5336	18561	46193	0.401814128	0.037205856	0.023730158	0.013475698
1991	11234	5361	16595	53424	0.310628182	0.15653887	0.023730158	0.132808711
1992	9942	5165	15107	51975	0.290658971	-0.027122642	0.023730158	-0.0508528
1993	7542	5551	13093	50019	0.261760531	-0.037633478	0.023730158	-0.061363636
1994	7865	4323	12188	50987	0.239041324	0.019352646	0.023730158	-0.004377512
1995	8975	5392	14367	49855	0.28817571	-0.022201738	0.023730158	-0.045931896
1996	9903	5873	15776	50919	0.309825409	0.021341891	0.023730158	-0.002388267
1997	9656	6123	15779	53573	0.294532694	0.052121998	0.023730158	0.028391839
1998	6032	5466	11498	51670	0.222527579	-0.035521625	0.023730158	-0.059251783
1999	7961	4158	12119	52057	0.232802505	0.007489839	0.023730158	-0.016240319
2000	12725	3732	16457	53275	0.308906617	0.02339743	0.023730158	-0.000332729
2001	11014	4397	15411	53547	0.287803238	0.005105584	0.023730158	-0.018624574
2002	9803	4396	14199	53841	0.263720956	0.005490504	0.023730158	-0.018239655
2003	14647	4330	18977	61928	0.306436507	0.150201519	0.023730158	0.126471361
2004	20410	6326	26736	65852	0.406001336	0.063363906	0.023730158	0.039633748
2005	31358	6079	37437	73951	0.506240619	0.122987912	0.023730158	0.099257754
2006	40260	6041	46301	78800	0.587576142	0.065570445	0.023730158	0.041840287
2007	46970	6733	53703	83709	0.64154392	0.062296954	0.023730158	0.038566796
2008	62100	9150	71250	83573	0.852548072	-0.001624676	0.023730158	-0.025354834
2009	36951	12859	49810	79896	0.623435466	-0.043997463	0.023730158	-0.067727622
2010	48673	17674	66347	83913	0.79066414	0.050277861	0.023730158	0.026547703
2011	19060	8000	27060	41672	0.649356882	-0.503390416	0.023730158	-0.527120575
2012	61026	22000	83026	77855	1.066418342	0.86828086	0.023730158	0.844550702

Year	Exports	imports	trade	GDP	Trade Openness	GDP Growth	Mean	Growth stability
2013	46018	27010	73028	63843	1.143868553	-0.179975596	0.023730158	-0.203705754
2014	20826	18994	39820	49132	0.810469755	-0.230424635	0.023730158	-0.254154794
2015	11392	16429	27821	48718	0.57106203	-0.00842628	0.023730158	-0.032156439
2016	6764	8667	15431	47991	0.321539455	-0.014922616	0.023730158	-0.038652774
2017	18865	10556	29421	63584	0.462710745	0.324915088	0.023730158	0.30118493
2018	29830	13786	43616	68634	0.635486785	0.079422496	0.023730158	0.055692338
2019	29058	22694	51752	60950	0.849089418	-0.111956173	0.023730158	-0.135686332
2020	9312	12912	22224	42984	0.517029592	-0.294766202	0.023730158	-0.31849636
2021	33417	17432	50849	55145	0.922096292	0.282919226	0.023730158	0.259189067
2022	37686	29634	67320	46831	1.437509342	-0.150766162	0.023730158	-0.17449632

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاستناد إلى البيانات الخام المستقاة من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.